استكمال البرنامج الوطني الديمقراطي لحل مسألة جنوب السودان ورأي الحزب الشيوعي السوداني في اتفاقية أديس أبابا

في هذه الحلقة ، الثالثة والاخيرة ، التي اعدها الحزب الشيوعي السوداني حول مسالة جنوب السودان ، نستكمل تقديم البرنامج الديمقراطي لحل تلك المسالة والذي طرحه الحزب ، كما نطلع على موقف الحزب من اتفاقية اديس ابابا بين حكام السودان وقاده الانانيا برعاية الامبراطور هيلاسلاسي والقوى الرجعيه الافريقية ، والامبريالية العالمية .
هذا وقد وصلنا قبل اسام بيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني مخصص لاتفاقية اديس ابابا الرجعية .. سنقوم بنشره في عدد قادم .

قضية التنمية الاقتصادية :

بعد موضوع التسويه الاقتصادية حجر الزاوية في الوصول الى الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب . وقد اعطى برنامج ٩ يونيو هذا الموضوع وزنا كبيرا ، راقصا موضوع رصد ميزانيه تنمية ولجنه تخطيط خاصة بالجنوب تسد خلق كادر فني من الجنوبيين . ولكن ونتيجة للظروف التي ذكرناها سابقا لم تستطع لجنة التخطيط ان تقوم بخطوات عمليه في مجال التنميه نسبة لعدم وجود ميزانيه خاصة يوضع بحد صرفها . وعليه فقد اسحر موضوع التنميه في الجنوب تماما وخاصة للوزارات المركزية كما كان عليه الوضع في الماضي .

لقد كان نصيب الجنوب من ميزانيه ١٩٦٩ - ١٩٧٠ حوالي ٢٤٦٧٨٠٠٠ مليون جنيه أي ما يعادل ٨ في المائه من الميزانية العامه . والجدير بالذكر ان هذه الميزانيه لم تضع في حسابها اي مشروع لتطوير الثروه الحيوانيه التي يعتمد عليها ثلثا السكان .

اما ميزانيه ١٩٧١/٧٠ فقد تركت تحديد ميزانيه الجنوب للوزارات الاخرى ولذلك اصبح موضوع ميزانيه خاصة للجنوب خاضعا للاستقطاعات من ميزانيه الوزارات .

رغم ان القضيه التي تمثل حجر الزاويه لم تحل لصالح التنميه الاقتصاديه الا انه قد نجد بعض النتائج في هذا المجال .

لكي نتضح الصوره تماما امام القارئ اي المشاريع والخطط التي وضعها وزاره شئون الجنوب تحت قيادة الشهيد جوزيف فرنق لرفع مستوى الجنوب ، ولكي نلقي الضوء على العراقيل التي وضعها وزير الخزانه عميل المخابرات المصريه محمد عبد الحليم والتي حالت دون تنفيذ الكثير من المشاريع بورد الاني وسنتعرض في الدراسات القادمة الى تفاصيل اكثر تحديدا في هذا المجال الحيوي :

في اغسطس عام ١٩٦٩ قامت وزارة شئون الجنوب وبعد اربعه اشهر من تاسيسها بوضع خطة قصيرة سميت بخطه ١٩٧٠/٦٩ تشمل المشاريع الاتية :

(١) المديرية الاستوائية :

١ ـ الزراعه :

اعادة وزارة البن في ازارا وياي ومريدي بمساحه قدرها ٢٣ الف فدان يجلب عائدها اكثر من ٢ مليون جنيه .

ب ـ اقامة مزارع تجريبية للشاي بعد ان اتضح امكانية نجاحها ورصد لها مبلغ ٨٥ الف جنيه .

ج ـ العمل في مشروع السكر في منجلا واقامة مصنع للسكر هناك .

د ـ جلب التراكتورات للضفة الشرقية في المديرية الاستوائية بهدف مكننة الزراعة هناك .

٢ ـ الخدمات الصحية :

أ ـ توسيع مستشفى جوبا واكمال كل الاقسام لتصبح في مستوى المستشفيات في العاصمة .

ب ـ اقامة مركز صحي في المديرية الاستوائية ورصد له مبلغ ١٨ الف جنيه .

ج ـ مستشفى ريفي يسع ٦٠ سريرا في مدينة ازارا رصد له مبلغ ٥٣ الف جنيه .

د ـ اقامة مدرسة تدريب للمساعدين الطبيين في مدينة جوبا .

٣ ـ الاشغال :

أ ـ نظام مد المياه لياي ويامبيو رصد له مبلغ ٦٥ الف جنيه .

ب ـ مد الطاقة الكهربائية لتوريت ومريدي تكلف ٨٥ الف جنيه .

٤ ـ الثروة الحيوانية :

أ ـ اقامة مستشفى بيطري في مريدي .

ب ـ العمل على تاسيس اربعة مراكز بيطرية متجولة في المديرية الاستوائية .

ج ـ اقامة مزارع دواجن في كل من مريدي ، كبويتا ، توريت وياي .

د ـ اقامة اثنتي عشر معسكرا للسمك وايجاد مراكز حراسة في اربعة منها لتاسيس مصانع وتعليب السمك بمساعدة الاتحاد السوفياتي .

٥ ـ التعليم :

أ ـ فتح ٢١ مدرسة اولية لعدد طلبة وصل ١٤٤٩٠ طالبا .
فتح ٩ مدارس وسطى وصل عدد طلابها ٣٤٢٦٠ طالبا .

(٢) مديرية اعالي النيل :

١ ـ الزراعة :

أ ـ اعادة تنظيم مشروع ملوط وبالاضافة لزراعة القطن يمكن زراعة السكر بمساحة تقطي ٥٠ الف فدان .

ب ـ دراسة امكانية قيام مصنع للسكر بملوط .

ج ـ وضع خطه كامله لزراعة الذرة بالزنك حدد لها ١٥٠ الف فدان في ظرف ٥ سنوات .

٢ ـ الخدمات الصحية :

أ ـ توسيع مستشفى ملكال ومده بالاطباء الاخصائيين .

ب ـ اقامة مستشفى ريفي في كدوك يسع ٢٥ سريرا رصد له مبلغ ٥٢٠٠٠ الف جنيه (لقد كان العمل مستمرا في هذا المستشفى ولكن حدث فيه تخريب اثناء عمليات الهجوم من المتمردين) .

ج ـ اقامة مركز صحي لتدريب الدايات في ملكال يكلف ٨٨ الف جنيه .

د ـ اصلاح واعاده فتح المستشفيات البشرية في البيور ، اكوبو ، الناصر ، دورا والمل ـ رصد لها مبلغ ٢٥٠ الف جنيه .

٣ ـ الاشغال :

أ ـ حفر ١٠٠ بئر في كل المديرية ..
ب ـ مد واصلاح المياه والقوة الكهربائية .

٤ ـ الثروة الحيوانية :

أ ـ تربية الابقار وايجاد المراعي المناسبة لها وحشد كل الطاقات وكبداية وضع خطة ٥٠٠ الف فدان للعلف ولمد مدينة ملكال بالكميات المطلوبة من اللبن .

ب ـ اقامة معمل بيطري في ملكال .

ج ـ اقامة مراكز بيطرية متجولة في اتجاه مديرية اعالي النيل.

د ـ اقامة مزارع للدواجن حول ملكال .

٥ ـ التعليم :

أ ـ ٧ مدارس جديدة تم فتحها في اكتوبر عام ١٩٦٩ .

ب ـ التخطيط لفتح مدارس اخرى بعد ايجاد نقاط حراسه للبوليس في المناطق الخطرة .

ج ـ ان لا يكون عامل السن عائقا امام دخول الطالب للمدرسة.

(٣) بحر الغزال :

١ ـ الزراعه :

أ ـ اقامه مصنع جوت في النويمر صد له مبلغ ٢٤٢٥ مليون جنيه.

ب ـ البدء في مشروع زراعة الارز في اويل لنقطي ٨٠٠٠ هكتار .

ج ـ مد مصنع واو لتعليب الفاكهة الذي يعاني من النقصان في المواد الخام بزيادة زراعة الفواكه في المنطقة بحوالي ٢٥٠٥٠٠ فدان.

٢ ـ الخدمات الصحية :

أ ـ امداد مستشفى واو ومده بكل الاطباء الاخصائيين .

ب ـ اقامة مستشفى ريفي يسع ٦٠ سريرا في مدينة فوروار بتكلف ١٥٢٤٠٠٠ جنيه .

ج ـ اقامة مركز صحي في واو رصد له مبلغ ١٨ الف جنيه .

٣ ـ الثروة الحيوانية :

أ ـ تصدير اللحم المعلب ليوغندا .

ب ـ ان تقوم الحكومة بشراء الابقار باسعار مناسبة وتبيعها ليوغندا ومصر .

ج ـ مزارع للدواجن والاهتمام بها .

د ـ اهمية وجود دكتور بيطري .

هـ ـ تدريب الكادر الجنوبي في المعهد البيطري في ام درمان .

٤ ـ التعليم :

ـ اقامة مركز للتدريب في واو ..

هذه هي المشاريع التي وضعتها وزارة شئون الجنوب وقدمها التعيري في اغسطس عام ١٩٦٩ اثناء زيارته صح الشهيد جوزيف فرنق للمديريات الجنوبية. وبالرغم من اهمية هذه المشاريع الا ان الظروف الاقتصادية والمالية في البلاد بالاضافة الى ظروف الامن لم يكن من الممكن تحقيقها كلها الا ان جزءا منها قد نفذ فعلا والباقي اما اضيف الى ميزانية ١٩٧١/٧٠ او اضيف الى الخطة الخمسية للاقليم الجنوبي ..

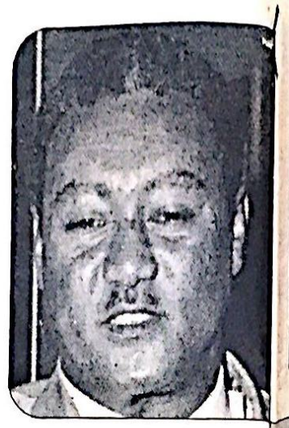

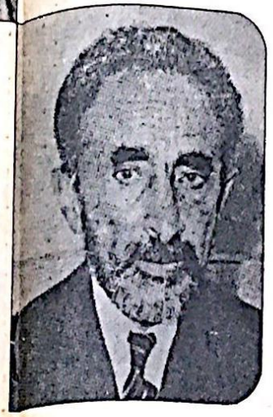

ما هي حقيقة اتفاقية أديس أبابا ؟

كما هو معلوم على الصعيدين المحلي والعالمي ان الطغمة الحاكمه بالسودان قد انتهجت من السادس عشر من نوفمبر ١٩٧٠ سياسة قوامها النكر والتراجع عن برنامجها الذي اعلنته صبيحة الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ . وقد اتسمت تلك السياسة بالمصادرة التامة للديمقراطية وكبت الحريات العامة واخيرا حل المنظمات الديمقراطية الذي اعلن رسميا في مايو من عام ١٩٧١ . بجانب ذلك رفعت السلطة عاليا شعار معاداة الشيوعية واتخذت الخطوات الكفيلة التي تربطها بالمعسكر الامبريالي ثم القوى والانظمة الرجعية في العالم العربي والافريقي . وعليه فقد مهدت السلطة السودانية الطريق لتصفية الانجازات المتعلقة ببرنامج ٩ يونيو ١٩٦٩ للجنوب واخيرا الى جعله شعارا فارغا من محتواه الحقيقي . تلك هذه السياسة بالنجاح التام بعد الردة اليمينه الدمويه بعد الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧١ وقد ترتب على ذلك ضمن النتائج المؤلمة الاخرى ، الانفلات الحالي نادبس ابابا والذي تم بحث غياب الديمقراطيه تماما عن الساحه السودانيه وفي ظروف وجهت فيها ضربه كبيره للحركة الديمقراطية التي كان برنامج التاسع من يونيو سباقا طبيعيا لمشاكلها الطويل ضد الاستعمار والرجعية .

اتفاق أديس ابابا ليس حلا ... وانما مؤامره :

رغم ان كل الدلائل تشير وتؤكد الى ان السياسه الحاليه للطغمه الحاكمه بالسودان تهدف الى تصفية برنامج التاسع من يونيو ١٩٦٩، العام العالمي ان اتفاق اديس ابابا من على اساس بيان التاسع من يونيو تم تاييد وحده البلاد .. وقد ذكر بان اتفاق اديس ابابا بخص تولي الحكومه المركزية مهام السفد والتشريع ، الدفاع الوطني ، السياسه الخارجيه ، التخطيط والاقتصاد ، العمله والمواصلات والنقل تم التخطيط الربوي .. اشار كذلك الى تكوين مجلس شعب ولجنه تنفيذيه لتولي مهام الحكم في الجنوب ...

لابد هنا من الاشاره الى ان الاتفاق الذي تم باديس ابابا يتعارض تماما مع بيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ ولا يمت له باية صله . لماذا؟! لان اتفاق اديس ابابا لا يركز على اسس موضوعية للحل المطروح اي الحكم الاقليمي الذاتي المطلق . ان الاتفاق يحصر في اطار اشكال وهياكل الحكم تم السلطات التي تضع للجنوبيين بغض النظر عن اتجاهاتهم وارتباطاتهم تم تاريخهم المعلق بتطور الملكله ووحده البلاد. ان اتفاق اديس ابابا كما هو واضح وبما لا يدع مجالا للشك يضع السلطة في ايدي عناصر الانفصال الجنوبيه وخاصه في ايدي قاده التنظيم العسكري للانيانيا . ان الحديث عن تكوين « مجلس للشعب » اي اعطاء الاتفاق شكلا ديمقراطيا ، امر يراد به فقط ذر الرماد في العيون لان الشعب في الجنوب قد حرم حتى من ممارسة حقوقه الديمقراطيه العاديه . ثم ان الحديث عن تكوين حكومه جنوبيه في الايام القليله القادمة على حسب تصريح منصور خالد الذي ادلاه لندن يكشف عن التامر الذي يحوطه الاتفاق لان الحقيقه المعروفه ان قوى الانفصال الجنوبيه قد كونت حكومتها منذ زمن بعيد وهي السماه « بحكومه النيل » وحتى اعضاء الاتفاق لم يصدر اي تصريح من جانب قوى التمرد تشير الى انهم قد خلوا هذه الحكومه . كما ان العصابه الحاكمه بالسودان قد غضت الطرف عن هذا الموضوع .

الجانب الاخر والهام في الاتفاق العسكري . والواضح ان هنالك تركيزا من الطرفين على هذا الموضوع . وهذا ناتج من عدم ايمانهم بالحل السلمي الديمقراطي وتغليب الحل العسكري عليه .

اشار منصور خالد في المؤتمر الصحفي الذي عقده ممثلو الطغمه الحاكمة بالسودان بتاريخ الثالث من مارس لهذا العام بانهم اعتمدوا على قوميه الجيش وان تمثل فيه الجنوبيون نسبه قوميا بهم. على ان يكون جيشا قوميا قياده قوميه برئاسه رئيس الجمهوريه بحكم انه القائد الاعلى للقوات المسلحة ـ كما انعقدوا ان من حق الجيش ان ينقل وحداته الى اي جزء براه في السودان .

ان ما ذكره منصور خالد ينافي تماما الحقائق الموضوعيه اي وجود جيش نظامي للمتمردين « الانيانيا » وان قائد هذا الجيش هو الشخص الذي يتعارض معه الحكومه نيابه عن الجنوبيين ، وهو اي قائد الانيانيا له رأي قاطع حول هذا الموضوع الذي اورده في المقابلة الصحفية التي اجرتها معه جريده « انترناشونال هيرالد تريبيون » التي اشرنا اليها سابقا . انه ضد وجود اي قوات عربية على حد تعبيره في الجنوب . واذا استدعى الامر يمكن ان تتمركز في مدينة جوبا ... وعليه فان الحديث عن قوميه الجيش وما شاكل ذلك فهو امر يراد به استغلال الشعور القومي للشعب السوداني لفرض رجعي . وهذا تاكيد واسلوب تلجا اليه العناصر الرجعيه من البرجوازيه الصغيره وخاصة الحاكمه منها كلما عجزت عن السير في الطريق المؤدي الى تنفيذ مهام الثوره الوطنيه الديمقراطيه .

هنالك تضارب كبير بين ماذكره منصور خالد الذي تحدث عن تمثيل القوميات الجنوبيه بالجيش وبما ذكره العقيد كمال اشرر في المؤتمر الصحفي والذي ذكر بالحرف « انه سيتوم لجنه قوميه تشرف فيها الجانبان لاعادة تنظيم القيادة الجنوبيه » .

الواضح من كلام العقيد كمال اشرر ان الموضوع الاساسي الذي سيتطرق له اللجنه هو اعاده تكوين وليس النظر في كيفيه تمثيل القوميات فيه ثم ان المنوط بهم للقيام بهذه المهمه هم جماعه « الانيانيا » ثم ممثلو الحكومه السودانيه، والطرفان تشكلان بحالها رجعما لا صله له بما يالقوميه ، اللهم الا اذا كان منصور خالد يريد ان يستبدل كلمه « قبليه » بكلمه « قوميه » اي ان تكون المثيل في الجيش على اساس القبائل .

هنالك قضيه جوهريه لم يوضحها الاتفاق اعلاه . وهي موضوع نوع الحكم الذي سيمنح للجنوب . ذكر منصور خالد في هذا الصدد انهم رفضوا مطلب « الفدرلشن » الذي تقدم به الوفد الجنوبي . ولكنه في نفس الوقت « تحدث عن البنود الواردة في القانون (قانون الحكم الذاتي الاقليمي) والتي تحدد العلاقه بين الحكومه المركزيه والحكومه الاقليميه والتي تضمن عدم التضارب في الاختصاصات » .

ان الحديث عن وجود حكومتين مركزيه واقليميه دون تحديد نوع الحكم الممنوح للجنوب وفي نفس الوقت نفي او رفض « الفدرلشن » كما ذكر منصور خالد يوضح بان هنالك مؤامره تحاك في الخفاء . بجانب ذلك فان مهام الحكومه الاقليميه وحدود صلاحيتها لم ترد في الاتفاق بوضوح . اما اذا اضمرت صلاحيتها ومسؤولياتها على الامن وحفظ النظام فقد اشار وزير الحكومة المحلية بان سوف الاتفاق الى بعض على سلطات الحكم الاقليمي مثل الامن والنظام الذي يعمل في البوليس والسجون ... ان ذلك موجود ومعمول به في قانون الحكم المحلي الاقليمي المعمول به حاليا .

السيء الطرف في الامر ان منصور خالد ذكر في المؤتمر الصحفي الذي تحدثنا عنه انفا، ان الجنوبيين قد وعدوا ونعلم اعلان استقلال السودان بعد ان وافقت الاحزاب في الشمال على النظر بعين الاعتبار لمطلبهم وذلك الوقت « الفدرلشن » وهي على دلك للدستور السودان الذي كان يحكم به البلاد بعد الاستقلال . « اما طرح السؤال الاني اذا كان منصور خالد والجهات التي يمثل مصالحها يؤمنون بمطلب « الفدرلشن » فلماذا رفضه وقد حكومه في محادثات اديس ابابا ؟! اننا عندما نطرح هذا السؤال لا ندافع عن مطلب « الفدرلشن » ، ولا نتوقع اجابة عليه . اننا نهدف فقط الى تسليط الضوء على السياسة الماكره والدبلوماسية التي ينهجها هذا العميل الذي لعب دوره التخريبي حتى في قمره حكم الاحزاب الرجعيه البائده .

ـ ما هو اذن جوهر القضية التي تضمنها برنامج التاسع من يونيو ١٩٦٩ ؟

اجاب الرفيق الشهيد جوزيف فرنق على هذا السؤال في دراسه حول « المنطلق العلمي لبرنامج الجنوب » تناول فيها الاسس الموضوعيه التي سوف تم عليها تطبيق الحكم الاقليمي . وقد ذكر الشهيد الاتي :

« بالطبع لن يكون التطبيق في نطاق الاطار الدستوري القرمي . ان التطبيق المرغب بغرض ظهور حركه ديمقراطيه عريضه في الجنوب قبل التنفيذ . هذا يعني ظهور حركه واعية من العمال والمثقفين الجنوبيين . وذلك هي مهمه الحركه الثوريه ، والدولة تحميها لتحقيقها ليس عن طريق الدعاية فقط وانما عن طريق وضع الاسس العمليه لخلق قاعده لتلك الحركه. عندما ياتي وقت تسليم السلطة سيتم وضعها في ايدي الحركه الثوريه في الجنوب . والتي تشكل جزءا من الحركه القومية على نطاق القطر كله :

يسترسل الرفيق جوزيف قائلا الى ان « جوهر القضية ليس دستوريا في نظرنا وهو ايضا ليس هيكل او تفاصيل السلطات التي تخول للجنوب . كل هذه المسائل شكليات وليست امرا جوهريا.

جوهر القضية هو : في يد من توضع السلطة ؟ »

ان الحزب الشيوعي السوداني قد كان دائما واحدا حريصا وامينا على مصالح الشعب السوداني سواء كان في الشمال او الجنوب وقد قدم الحزب في سبيل ذلك الغلى والنفيس ، وكما اشار بيان اللجنه المركزيه الاخير الخاص بعيد الاستقلال ان الحزب مستعد لتقديم المزيد من التضحيات من اجل الحفاظ على استقلال السودان وعلى مكتسبات شعبه . مهددا بالنظريه الماركسية ـ اللينينيه ومركزا عليها خاصه فيما يتعلق بالمساله القوميه وحقوق الاقليات القوميه ، قدم الحزب برنامج الحل الوطني الديمقراطي لقضيه الجنوب والذي نعتبره اطارا عاما لحل القضية . وقد اشار الحزب مرارا وتكرارا ، انه عند الصدى لهذه القضيه ومحاولة حلها يجب وضع الظروف الموضوعيه قيد التطور في البلاد بعين الاعتبار . وقد كان الحزب مبني سياسه دائما على الاسس الموضوعية . وهذا واضح من موقف الحزب من قضيه « الوحدة » سواء كانت العربية او الافريقية وقد اشار الى انه لا بد ان يقوم هذه الوحده على الاسس الموضوعيه ومراعاة الخاصيات لكل بلد . وعليه فان اي اتفاق يتعلق بقضية الجنوب ووحدة التراب السوداني، مهما كانت نواياه ونوايا القائمين به سيكون مصيره الفشل اذا لم يضع الظروف الموضوعية لتطور البلاد والتطور التاريخي الذي سلكته بعين الاعتبار .

ان اتفاق اديس ابابا الذي باشرته القوى الرجعية السودانية بمساندة القوى الاستعمارية وحلفائها في المنطقة الافريقية سيكون له نتائج خطيره ليس على الشعب السوداني والحركه الثوريه فقط بل على الحركة الوطنية في البلدان الافريقية والعربية ـ سيمهد هذا الخطر الى المساهمه في تصفية حركة التحرر الفلسطينية وبقية حركات التحرر في العالم الافريقي . هذا يعني اذا وضعنا في اعتبارنا الدور الذي تلعبه اليوميا ترسانة الاستعمار والتي اصبحت قاعدة عسكريه موجهة ضد التقدم في المنطقة. بجانب ذلك التهود الصهيوني والنشاط المتزايد لدولة اسرائيل في بعض البلدان الافريقيه .

ان التحالف الرجعي المقنع حول اتفاق اديس ابابا يجب ان يجابه بتحالف وموقف حازم من قبل القوى التقدمية في المنطقة الافريقية والعربية ـ كذلك من قبل القوى الحاكمة في هاتين المنطقتين حتى لا تتعرض شعوبها الى مخاطر والام من جراء اتفاق الرجعية والقوى الاستعمارية ضد التقدم والانعتاق ... ■■